العالم الثالث

تغير في المفهوم وثبات في الخصائص والسمات

م.م فلاح خلف كاظم

المقدمة

عرفت دول العالم الثالث بأنها الدول التي لم تستفد من ثورة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الصناعية ومن هنا نجد بعض السمات والخصائص المشتركة بين هذه الدول والتي لاتزال قائمة رغم إن هذه الدول لم تكن طيلة التاريخ متخلفة، فلقد شهدت عصور زاهرة فيما مضى ولها حضارات لعبت دورا حيويا في التقدم العالمي، وان فهم ومعرفة أسباب التراجع والتخلف يلزمه دراسة تاريخية ونظريه لتلك السمات ومعرفة تأثير الاحتلال الأجنبي في تأخر هذه الدول، ودراسة أوضاعها الداخلية، لان ظواهر التخلف والتراجع وضعف وغياب التنمية وعدم جدواها 000ألخ هي ظواهر مركبة وكلية وشاملة تطال جميع جوانب البناء فيها 0

و في ظل التطورات الحديثة التي صاحبت اقتصاديات بعض الدول المنسبة إلى العالم الثالث صعودا أو هبوطا خلال العقود الأخيرة تمكنت بعض الدول في العالم الثالث من تعديل أو تغير أوضاعها الاقتصادية والسياسية الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعتين متميزتين على الساحة العالمية، الأولى مجموعة التصنيع الحديث وهي الدول التي لها اقتصاديات متطورة عن العالم الثالث لكنها لم تصل إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم الأول ويعبر عنها بالدول ذات التصنيع الحديث وهي تضم حاليا دول عديدة مثل الهند والنمور الأسيوية وتركيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، والثانية مجموعة الدول الأقل نموا وهي تلك الدول التي تظهر مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بأنها الأقل مقارنة وبالقياس مع دول الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك دول العالم الثالث . بمعنى أنها 0الدول الأقل نموا واعتبرت بالتالي دول من العالم الجديد . الرابع 0

كل ذلك دفعنا إلى إن نتلمس حقيقة هذه السمات والخصائص المميزة لدول العالم الثالث وكيف استطاعت بعض الدول فيها من بناء وتجاوز السلبيات والمعوقات التي ظهرت في تلك

السمات، والخروج بتجربة استطاعت بموجبها إحداث تقدم ملحوظ في الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنموية 0

وتأسيس على ماتقدم قسمت الدراسة إلى قسمين، تناول الأول مفهوم العالم الثالث وكل ما يتعلق به والمتغيرات التي جرت عليه في حين يبحث القسم الثاني، أهم الخصائص والسمات المميزة لشعوب العالم الثالث، مركزين على الجوانب النظرية معززين ذلك ببعض الامثلة والاحصاءات ،مستعينين بالمنهج التحليلي والتاريخي في تتبع الظواهر وتحليلها وأخيرا مدونين بعض النتائج والملاحظات في الخاتمة 0

مشكلة البحث

تعاني معظم دول العالم الثالث من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ادت الى تغير في المفهوم من جانب و أسهمت في تخلف هذه البلدان وزيادة تبعيتها للغرب من جانب آخر، وساهم في زيادة هذه المشاكل وتراكمها وتعقيدها مجتمعات هذه الدول نفسها وعدم وضوح أو غياب مفهوم الدولة . الأمة فيها بسبب الخضوع للسيطرة الاستعمارية فترات طويلة من تاريخها و كل ذلك أسهم في إعطاء وصف وسمات مشتركة بين هذه الدول 0

هدف البحث

الوقوف على ذلك التغيير و تلك السمات والخصائص ومحاولة تحليلها وبيان أسبابها والآثار التي تركتها على مجتمعات هذه البلدان واستفادة بعض بلدان العالم الثالث من التطورات العالمية الحديثة وبناء تجارب تستحق الوقوف عندها ودراستها0

أولا/في مفهوم العالم الثالث:

لقد ظهر تعبير العالم الثالث عام 1956 كعنوان لكتاب اشترك في تأليفه عدد من الكتاب والباحثين تحت إشراف (جورج بلا ندية) بعنوان العالم الثالث التخلف والتنمية0[1] وقد كتب الفرنسي (الفريد سوفي) مقدمة هذا الكتاب وابتدع فيها تعبير العالم الثالث اشتقاقا من تعبير الطبقة الثالثة التي ظهرت في فترة قيام الثورة الفرنسية 1789 (للإشارة إلى تلك الفئات من الشعب الفرنسي التي لم تكن تنتمي لا إلى طبقة النبلاء ولا إلى طبقة رجال الدين) وللدلالة على مجموعة الدول غير الملتزمة إيديولوجيا تجاه أي من العالمين الأول (الغربي الرأسمالي) والعالم الثاني (الشرقي الاشتراكي)0[2]

ومجموعة دول العالم الثالث تمتد لتشمل بلدانا عديدة ضمن القارة الأسيوية وتوشك أن تحتوي على غالبية الدول في القارة الإفريقية أيضا واغلب البلدان في أمريكا اللاتينية وهذه الدول

جميعها تشمل بسكانها أكثر من نصف سكان العالم ومساحة أرضها أكثر من ثلث مساحة العالم وتضم في ثناياها نظما اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة وذات مستويات متعددة ،

وهناك سمات وخصائص أساسية تكاد تشترك فيها كل دول العالم الثالث ورغم وجود تلك السمات لا يجوز إن نغفل حقيقة إن تلك البلدان يوجد بينها وبين بعضها من الاختلافات أمور كثيرة ومتعددة منها الحضاري والاقتصادي والسياسي [3]، لكن تلك الفروق والاختلافات بين ظروف ومشكلات بلدان العالم الثالث هي في الغالب فروقات في الدرجة وليست في الطبيعة في الشكل وليست في المضمون0[4] والقاسم المشترك بين جميع دول العالم الثالث هو المواجهة الحادة للمشكلات الاقتصادية التي تركت انعكاساتها على مجمل حركة هذه الدول في النظام السياسي الدولي ولكن رغم ذلك فرضت مجموعة من التطورات أهمية مراجعة مفهوم العالم الثالث ، فلقد انهار الاتحاد السوفيتي وتبنت بعض دول أوربا الشرقية السابقة النهج الليبرالي فلسفة وسياسة واقتصاد وأكثر من ذلك فقد أخذت هذه الدول تزاحم دول العالم الثالث في اجتذاب المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية بحيث أنها أصبحت تجمع بين سمات العالم الأول (الليبرالية الاقتصادية السياسية) وسمات العالم الثالث (التبعية للغرب) ومن هذا بات الحديث عن تضمين دول العالمين الثاني والثالث في مصطلح واحد وهو (دول الجنوب) في مواجه(دول الشمال) 0[5]

الأمر الذي يعني إن العالم اليوم عالمان لا ثالث لهما ولم تعد الصيغة السابقة في تقسيم العالم إلى رأسمالي واشتراكي قائمة حيث كان الصراع يأخذ شكلا أفقيا و على أساس نوع من التوازن بينما التقسيم الحالي يأخذ شكلا عاموديا غير متكافئ والصراع ليس إيديولوجيا حسب بل هو صراع تقني وعلمي بالدرجة الأساس بين عالم في الشمال يقترب من المراحل العليا في التطور التكنلوجي وعالم في الجنوب يغرق في مستنقعات التخلف، فإذن الانقسام الحالي قائم بين الشمال المتطور تقنيا والجنوب المتخلف تقنيا0[6]

ومما تجدر ملاحظته هنا إن مفهوم العالم الثالث تعرض لانتقادات مختلفة منها إن أقطار هذا العالم لا تملك أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة اختلافا نوعيا عما هو قائم في العالمين الأول والثاني ، الرأسمالي والاشتراكي، أي إن الاختلاف بين هذه العوالم كمي لا نوعي ولذلك فهو ليس ثابتا بل عرضة للتغيير ، وقيل إن أقطار العالم الثالث هي إما اشتراكية وإما رأسمالية و أن الأخيرة كلها توابع يستغلها العالم الرأسمالي وهي جزء من الرأسمالية العالمية، ثم قيل إن هناك صعوبة في تصنيف أقطار العالم الثالث بشكل دائم بسبب التغيرات السريعة المتفاوتة التي تطرأ عليه

ولذلك فهي تمثل مزيجا اقتصاديا متناقضا فمثلا يجد المرء في تركيا صناعة متطورة إلا انه يجد أيضا مستوى معيشة واطئا 0[7]

ولقد اشتركت دول العالم الثالث في العديد من السمات والخصائص إلا إن ابرز هذه السمات اشتراكا سمة التخلف،التي حظيت بالتحليل والدراسة من الباحثين والمفكرين وقيل الكثير في اسبابها وجذورها وطرحت العديد من النظريات والدراسات * التي بحثت اسبابها ومحاولة وضع السبل الكفيلة للقضاء عليها وتجاوز اثار هذه الظاهرة المعقدة والمركبة0[8]

وقد ورثت هذه الدول بعد الاستقلال تركات هائلة من التخلف الاقتصادي –الاجتماعي ويتجسد التخلف الاقتصادي في تدني إنتاج السلع الصناعية وهكذا نجد إن دول العالم الثالث التي تمثل (69%)من سكان العالم لم تنتج في السبعينات إلا (13.6) من مجموع السلع الصناعية كما يتجسد هذا التخلف في عجز الزراعة عن سد حاجات السكان من المواد الغذائية وما نجم عنه من سوء التغذية والمجاعات والوفيات وبخاصة في بعض إنحاء إفريقيا وكان لهذا التخلف أثره في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وفي ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وفي زيادة معدلات التضخم ، ففي إفريقيا التي تمتلك إمكانيات هائلة إلا انه رغم هذه الإمكانيات الضخمة فقد تناقصت الصادرات الإفريقية من (4.4%) من إجمالي الصادرات العالمية عام 1970 إلى 2% عام 1995 وصلت التضخم فيها إلى (25.8%) وارتفاع الدين الخارجي للقارة في نفس العام ليصل إلى 313 مليار دولار بما يساوي 200% من دخل الصادرات الإفريقية و80% من الناتج القومي الإجمالي لدول القارة0[9]

وفي أمريكا اللاتينية وحدها هبط معدل النمو في نهاية الثمانينات إلى (1.5%) مقابل (7%) في السبعينات و(6%) في الستينات، كما بلغ عدد العاطلين (40) مليون شخص مقابل (25) مليون عاطل في الثمانينات من السكان البالغ أكثر من(400) مليون نسمة، إما معدل التضخم فقد بلغ نهاية 1989 (47%)0[10]

وقد نشأت عن هذه المشكلات الاقتصادية في دول العالم الثالث مشكلات اجتماعية كثيرة ومتعددة في مقدمتها انخفاض متوسط دخل الفرد ، وانتشار البطالة والنزوح من الريف إلى المدينة ، وانخفاض متوسط العمر ، وتدهور المستويات التعليمية والثقافية فيه ، بالإضافة إلى تضخم مشاكل السكن والتنقل، وزاد من حدة هذه المشاكل عدد من العوامل منها، زيادة السكان الكبيرة، والكوارث الطبيعية (كالجفاف والتصحر و التلوث البيئي والفيضانات) الأمر الذي خلق حالة من الفقر المطلق المستديم الذي يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي سوية ،

فضلا عن ذلك يسهم تكون المجتمع نفسه في دول العالم الثالث في خلق هذه المشكلات فالمجتمع في هذه الدول يتكون في معظم الحالات من عدد كبير من الفئات والجماعات والطبقات التي وجدت في مختلف مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد كان لهذا التكون الاجتماعي المتسم بالتخالط وعدم التجانس وبالهشاشة وبالانتقال السريع المدمر من طبقة أو فئة إلى أخرى اثأرا سلبية في المجتمع نفسه ولعل أهمها إن الانتماء العرقي أو القبلي أو الطائفي أو ما شابه يكون هو الأقوى بل البديل اجتماعيا في حالة غياب التكون الاجتماعي الواضح المعالم وهذا هو واقع إلى حد ما في بعض دول القارة الإفريقية ، ومن الآثار الأخرى السلبية غياب الهوية الاجتماعية المميزة للإفراد بل غياب الوعي الاجتماعي أحيانا ولكن الأهم في كثير من الأحيان هو لاتوجد طبقة اجتماعية واحدة قادرة بمفردها على قيادة عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية0[11]

ثانيا/ السمات والخصائص المشتركة بين دول العالم الثالث:.

1:.الخضوع للسيطرة الاستعمارية:.

هذه الخاصية هي الأكثر عمومية والأكثر اتفاقا بين دول العالم الثالث حيث اشتركت معظم بلدان إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية في حقيقة خضوعها للاستعمار الغربي في فترات طويلة من تاريخها، وقد أدت التجربة الاستعمارية إلى إعادة توجيه النظم الاقتصادية والسياسية الاجتماعية في هذه البلدان من الداخل إلى الخارج وقد حاولت هذه البلدان إن تستخدم الاستقلال السياسي كمنطلق لبناء اقتصاديات قومية قوية ونامية ولهذا أصبحت التنمية هي الأولوية القصوى لفترة ما بعد الاستقلال ورغم تنوع ظروف بلدان العالم الثالث المختلفة فإنها تشترك في ثلاثة ملامح جوهرية هي

1- سيطرة الهياكل الاقتصادية التابعة.

2- انتشار نظم سلطوية بيروقراطية0

3 -استتباب إيديولوجيات تخصيصية تقوم على مبدأ الهوية كما هو مجسد في مفهوم القومية العرقية[12] 0

وقد حاول الاستعمار ضرب كل عوامل النمو فيها وتسبب الاحتلال والسيطرة الاستعمارية في تشويه التطور التاريخي لهذه البلدان وقد أسهم ذلك في إفراز نتاجات سلبية مؤثرة في حياتها السياسة لاحقا وأسهمت أيضا في تصديع التقاليد والثقافات القومية الأصلية لها 0[13]

وبعد انتهاء الاستعمار بصورته التقليدية عمد الاستعمار الحديث إلى منع الدول المتحررة حديثا من السير في طريق التقدم الاقتصادي و الاستقلال السياسي وإبقائها ضمن الإطار الاقتصادي للدول الاستعمارية من اجل استغلالها اقتصاديا والتحكم في سياستها الداخلية والخارجية وبذلك فان السمتين البارزتين للاستعمار الحديث هما الاستغلال والسيطرة 0

ومن الآثار السلبية التي خلفها المستعمر على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية نجد مثلا إن لغة المستعمر ما زالت سائدة بل ومعتمدة رسميا في العديد من دول القارات الثلاثة الأمر الذي خلق فروقا عميقة في ما بينهما و من ثم شاع الكلام عن إفريقيا الناطقة بالفرنسية وإفريقيا الناطقة بالانكليزية ونفس المشكلة تواجه بعض الدول الأسيوية ولا سيما الهند و الباكستان واندنوسيا0[14]

وفي الوطن العربي نجده يعاني من تعدد الأقليات التي تتخذ من غير اللغة العربية لغة أولى في تعاملها ويدخل في عداد تلك النوعية الأكراد والأرمن والآراميين والسريان والتركمان والشركس والقبائل الزنجية والبربر، فمثلا يعاني الجزائريين من مشكلة اللغة الفرنسية وتداعياتها وأثارها الجسيمة على المجتمع حيث انه في الوقت الذي تتكلم فيه بعض الشرائح والفئات الاجتماعية لغة المستعمر الفرنسي فان بعضها الأخر لا يمتثل للأمر الذي يجعل المجتمع في حالة انقسام وعدم انسجام0[15]

ومن الآثار السلبية أيضا إن الدول الاستعمارية هي تتقاسم الدول المستعمرة لم تراع عند رسم حدود تلك الدول العوالم الجغرافية الطبيعية أو البشرية وإنما وضعتها وفقا لمصالحها مما أدى إلى تمزيق البلدان وجعلها أجزاء متعددة فقد وضعت الحدود والتقسيم شعبا واحد إلى قسمين أو أكثر كما حدث للصومال أو الشعب العربي في شمال إفريقيا أو إن التقسيم جرى بطريقة قسمت قبيلة واحدة بين إقليمين مثل قبائل الاريبو في ناجيريا والكامرون وقبائل الباكونجو في زائير وانغولا 0[16] ومثال ذلك أيضا الحدود العربية التي تتميز بأنها حديثة العهد حيث انه بدا ترسيمها منذ نهاية الأربعينات وامتد ذلك حتى السبعينات كما إن الكثير من تلك الحدود لم يمتد بمقتضى اتفاقات بين الدول المعنية الأمر الذي يفتح الباب للمطالبات وادعاءات الحقوق التاريخية وهذه الحدود تتعرض للتشكيك في صدقيتها على اعتبار أنها تمثل فواصل مصطنعة في كيانات تنتمي إلى امة واحدة وفي هذا السياق شهدت المنطقة العربية عدد من النزاعات الحدودية بين الدول العربية مثل النزاع اليمني . السعودي والنزاع السعودي . القطري والنزاع القطري . البحريني والنزاع اليمني . العماني والنزاع العراقي . الكويتي 000الخ [17]0

بالإضافة إلى ذلك نزاعات أخرى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي مثل النزاع الإماراتي . الإيراني حول الجزر الثلاث والنزاع الليبي . التشادي والموريتاني . السنغالي 000الخ0[18] والأخطر من كل الوسائل كان التخطيط لزرع وإنشاء كيانات غريبة تعيش في بعض أجزاء العالم الثالث وتهدد أمنه وتستنزف جهده وطاقاته وقد عانت الأمة العربية من هكذا محاولات وهي زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي (فلسطين)0

وبالمقابل أدت الحقيقة الاستعمارية الاحتلالية إلى تكوين وتعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر الأجنبي والشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد الأمر الذي ساعد على تنمية الهوية المتميزة ووضع أولى لبنات الدولة الوطنية 0[19]

1.2التبعية:.

هو مفهوم حديث ظهر بعد انتهاء العلاقة الاستعمارية في صورتها التقليدية، والتبعية هي حالة تكشف عن إن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أخرى وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة إن تتسع وتنمو ذاتيا في حين إن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع إن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسيع ونمو الاقتصاد المهيمن 0[20]

وتعد نظرية التبعية أو التي يطلق عليها أحيانا نظرية المركز والمحيط إحدى المدارس التي حاولت تفسير وتوضيح أسباب التخلف واستمراريته ونموه في بلدان العالم الثالث وأوعزت ذلك إلى تبعية هذه الدول إلى العالم الغربي عبر سلسلة وحلقات متعددة التي تأخذ إشكالا متعددة تحت إطار واحد من اطر حياة الدولة المتخلفة فتبعية دولة ما اقتصاديا لدولة أخرى متقدمة تكون في الغالب ثمرة لتبعيتها السياسية لها من قبل وهكذا 0[21]

وتوالت الدراسات بعد ذلك عن هذا الموضوع وكان في مقدمتها من تبنى مدرسة التبعية كل من (د0سمير أمين واندريه جندرفرانك) اللذان استخدما (المركز والمحيط) في صوغ نظرية جديدة للعلاقة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث المتخلف وتقوم هذه النظرية على فكرة إن المظهر الأساسي للتناقض في النظام الرأسمالي العالمي هو ذلك الذي يضع وجها لوجه مركز ذلك النظام المتقدم والمسيطر أساسا (أمريكا وأوربا الغربية واليابان وتخومه المختلفة) والثانية التي تسمى العالم الثالث حيث إن نموذج النمو في التخوم يختلف عنه في القلب فهو في المركز نمو ذاتي في حين انه دائما متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول المحيط 0[22]

ففي إطار التبعية الاقتصادية يمكن إن نجد ملامح التبعية في أكثر من تعبير مثل التبعية التجارية من خلال سيطرة الدولة الراسمالية على المنشات التصديرية والاستيرادية والسيطرة على أهم القطاعات الاقتصادية في الدول التابعة، ففي مجال العلاقات التجارية مثلا فان ما يميز تلك العلاقات بين الدول الراسمالية المتقدمة و الدول المتخلفة حقيقة اعتماد الدول المتخلفة في تجارتها الخارجية وفي الحصول على حاجاتها الاقتصادية من الدول المتقدمة وربما تمركزها مع دولة كبرى واحدة 0[23] وتعتمد معظم الدول النامية على مصادر خارجية لتمويل مشاريعها الإنتاجية وسد حاجاتها الاقتصادية وتمثل القروض من الدول الراسمالية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الخاصة الدولية معظم هذه المصادر وبسبب عجز الدول النامية عن تسديد هذه القروض في اجلها المحددة تراكمت عليها مبالغ هائلة من الديون بلغت مئات المليارات من الدولارات وبفوائد مرتفعة وهذه المديونية أدت إلى تقيد نمو هذه الدول تقييدا شديدا وتحجيم قدراتها على انجاز أهدافها الاجتماعية وبذلك ضعفت قدرتها على تسديد الديون وأخير زيادة تبعيتها الاقتصادية باضطراد0[24]

وفي أطار التبعية النقدية فقد تم الاتفاق بعد الحرب العالمية الثانية على إنشاء منظمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والانشاء لأجل مساعدة الدول الأعضاء في المحافظة على ثبات أسعار صرف عملاتها داخل أطار عالمي وفي محاولة لبناء نظام نقدي دولي يعتمد على علاقات نقدية دولية مستقرة، وفي سبيل ذلك كان على كل دولة أن تحافظ على قيمة عملتها من التدهور وان تتجنب اللجوء إلى أساليب التمييز والتظليل في التجارة الدولية لكن ذلك لم ينجح فبدل من مهمته التي أنشى من اجلها وهي أعادة السلام الاقتصادي إلى العالم أصبح الصندوق يمارس مهام إدارة الحرب الاقتصادية الدامية ضد دول العالم الثالث من خلال إدارتها العليا للمديونية الدولية لصالح الدول الراسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأصبحت الديون النقدية الخارجية هي الإلية المستحدثة للهيمنة والتبعية الجديدة وأصبحت أعادة جدولة الديون الخارجية مستحيلة إلا بالمرور عبر صندوق النقد الدولي0[25]

وفي إطار التبعية السياسية يمكن أن نجد مظاهرها في ارتباط فئات وشرائح اجتماعية بعلاقات تجارية وثقافية وفكرية مع دول المركز أو في قيام هذه الفئات المرتبطة بالمركز بتوفير الظروف الملائمة لزيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة التدخل الخارجي أو في هيمنة هذه الفئات والقوى الاجتماعية على مؤسسات الدولة واستخدامها قوانين وقرارات وسياسات تحافظ على الواقع التبعي 0[26]

إما في إطار التبعية الثقافية فغالبا ما يكون المدخل الثقافي مدخلا مناسبا لخلق علاقة التبعية ثم تكريسها ويحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية ونشر النزعة الاستهلاكية بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية من خلال تعاون الشركات الاحتكارية المتحكمة في مصدر المعلومات والإنباء ومراكز التعليم مع الطبقات الحاكمة المحلية في نشر ثقافة رأسمالية تجارية تغريبية 0[27]

وفي اطار التبعية التقنية اوالتكنلوجية فقد شهد العالم بداية مرحلة ثورية جديدة في الإنتاج المادي وإنتاج المعلومات وتخزينها وتوظيفها وهي المرحلة التي اصطلح على تسميتها أحيانا ثورة ما بعد عصر الصناعة . أو ثورة المعلوماتية أحيانا أخرى- وحققت خطوات متلاحقة مذهلة في مجال الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها الفورية ومجال العقول الالكترونية واقتران هذا كله في عمليات ضخمة لتركيز المال و المعلومات والخبرة ومؤسسات البحث والإنتاج وقد تركزت هذه الإمكانيات والطاقات في يد عدد قليل من الشركات المسماة بالشركات المتعددة الجنسية وهي أساسا شركات أمريكية ضخمة عملاقة التي تملك اكبر وأعتى وكالات الإنباء وشركات الإعلام والإعلان والأقمار الصناعية المخصصة للبث الإذاعي والتلفزيوني وتملك شركات لإنتاج أفلام السينما والتلفزيون والفيديو ودور نشر عالمية ومؤسسات صحفية كبرى و مؤسسات قياس الرأي العام ومؤسسات علمية لإجراء تجارب لبحث أفضل سبل التحكم في سلوك البشر ومؤسسات لدراسة السوق والتحكم في مزاج البشر لاختيار سلعة دون تلك وغرس قيم سلوكية تتفق مع مصالح هذه الشركات في الترويج لسلعها وجميعها وسائل تعّود البشر على سلبية التفكير تحت عنوان ((نحن نختارلك)) أو نحن نفكر نيابة عنك وتعمل هذه الشركات من خلال تلك المؤسسات على تزييف وعي الشعوب وخلق مطاليب واحتياجات وقيم استهلاكية تتجاوز طاقات وإمكانيات شعوب دول العالم الثالث وأضحت صناعة الوعي أو تصنيع العقول وصياغة ثقافات الشعوب فنا دوليا تقوده الولايات المتحدة والشركات الكبرى وتستخدم هذه الشركات أساليب البرمجة (برمجة العقول) خصيصا لهذا الغرض كذلك إنشاء جماعات سياسية ودينية واجتماعية وخلق بدع دينية أو اتجاهات تحمل طابعا دينيا و تصّدر قضايا وأفكار ومذاهب فكرية تثير الخلافات وتستنزف الجهد وهناك برامجها وسياساتها في مجال التعليم ومؤسسات ثقافة الطفل وكلها لصوغّ عقول الناشئة داخل البيت وفي الطريق وداخل المدرسة0[28]

ويمّكنها ويدعم ذلك ما تملكه من وسائل وتقنيات كالحواسيب واستخداماتها وانتشار المحطات والقنوات الفضائية وشبكة الهاتف النقال بشكل واسع، والتوسع المستمر في استخدام شبكة

المعلومات الحديثة المسماة الانترنيت التي أصبحت من الضخامة حجما وتأثيرا مايلفت أنظار حتى أصحاب القوى الاجتماعية التقليدية من أهل التجارة وأهل الحكم الذين باتوا يخشون اختلال موازين القوى تحت ضغوط التغير الهائلة التي ستؤدي إليه هذه الوسائل التقنية الساحقة0[29]

وفيما يتعلق بالوطن العربي وفي مجال هجرة الكوادر العلمية على سبيل المثال والتي تشكل عصب الحركة الفعالة في المجتمع على الصعيد المعرفي العالمي نجد إن التفريط بهذه الكوادر يعكس صورة واضحة عن طبيعة العلاقة بين ما يخطط له الغرب وواقع حال ا لبلدان العربية، ففي إحصائية أمريكية بين الأعوام (1962. 1977) استقطبت الولايات المتحدة وحدها (18200) كفاءة علمية من بينهم (2500) مهندس و(3700) طبيب و(1100) عالم وفي إحصائية أخرى تقدر الكفاءات العربية المهاجرة للولايات المتحدة عام 1978 في حدود(100.000) إلف، 50% منهم يحملون شهادات الدكتوراه، بينما تشير إحصائية بريطانية إلى إن حوالي (100.000) إلف عراقي مقيم في بريطانيا بينهم (2000) طبيب وتشير بعض الدراسات إلى ان70% من المبعوثين العرب لا يعودون إلى بلدانهم بعد الانتهاء من الدراسة ومن المفارقات انه من بين كل خمسة باحثين عرب يوجد ثلاثة منهم خارج الوطن العربي، وتصل نسبة الأطباء والمهندسين العرب إلى إجمالي أطباء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة حوالي 50% وقدرت خسارة العرب(بسبب هجرة العقول ب1.75 مليار دولار سنويا كما ورد في دراسة حديثة صدرت في دمشق) ومن الطبيعي أن تنخفض تلك النسبة بشكل كبير فيما لو وضعت العقول المهاجرة في مكانها المناسب، لكننا نهتم بالتكنولوجيا وحدها وأساليب إنتاج المكائن والآلات بينما ميزة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة تتمركز حول الإنسان كقيمة أساسية لهذا نرى الدول المتطورة تعطي أهمية لاستثمار رأسمال البشري تعادل تلك التي تعطيها للرأسمال المادي [30] وتأسيسا على ما تقدم نجد إن التبعية هي ظرف موضوعي تشكل على فترات تاريخية منذ الاستعمار حتى الاحتلال تضمن مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية الغرض منها المحافظة على ديمومة عمل النظام الرأسمالي وبسط نفوذه على أوسع رقعة ممكنة من العالم 0 [31]

وقد حاولت دول العالم الثالث بسبب تنامي الوعي بمخاطرو اثأر التبعية من تقليل الاعتماد على الدول الأخرى في محاولة منها لتقليل تبعيتها للمركز من خلال تطوير بعض المفاهيم مثل التنمية المستقلة أو الطريق الثالث أو الاعتماد على الذات 000الخ ومن تلك الدول ما يسمى (النمور الأسيوية) كل من سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايلاند، هونغ كونغ ومعها اندنوسيا وماليزيا والفلبين التي حاولت إن تشق طريقها في بناء أسواق مالية وإنتاجية وعلاقات تجارية مع

الغرب وبناء مسار وطريق مستقل للتنمية يحظى بأعجاب، لكن رغم ذلك بقيت هذه الدول تعاني من اثأر أزمات (المضاربات الرأسمالية) والتلاعب بالأسعار منذ 1997 ولم تفلح القروض العاجلة والتي تتجاوز (100) مليار دولار في الحفاظ على استقرار أسواقها واقتصادها ومرد ذلك التبعية للسوق الرأسمالية العالمية وهي نتيجة مباشرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة وشركاتها المتعددة الجنسية إلى فرضها على العالم0[32]

3:غياب مفهوم الدولة ـ الأمة:ـ

لقد تعددت وتوسعت الكتابات حول الدولة كنشأة وكمفهوم وكتطور حتى وصل الأمر إن مفهوم الدولة أصبح محور التركيز الأساسي في علم السياسة الذي كان يعرف بأنه علم الدولة أو العلم الذي يتناول كل ما يتعلق بشؤون الدولة داخليا وخارجيا ، ثم جاءت الاتجاهات الحديثة في علم السياسة التي لم تعد تنظر إلى الدولة على أنها كيان سياسي وقانوني منظم بل مجال للتفاعل والتداخل بين القوى المتعددة في المجتمع، ورغم إن الدولة أصبحت في الصميم من التحليل السياسي فلم يتم بعد سن تعريف قياسي لها وهناك تعريفات متعددة لها تختلف باختلاف اهتمامات ووجهات نظر المفكرين الذين بحثوا فيها 0

فقد رأى الفقيه الفرنسي (مالبيرج) في الدولة بأنها مجموعة من الإفراد مستقرين على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل الجماعة في مواجه الإفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة 0[33]

وعرفها د0 ثروت بدوي بأنها مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين 0[34]

في حين إن الدولة عند د0 منذر الشاوي المجتمعات التي وصل فيها التمييز السياسي درجة معينة من التطور والتعقيد وعليه فان الدولة تمثل (التمييز بين الحكام والمحكومين)0[35]

ويتفق اغلب مفكري دول العالم الثالث * على إن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار بمعنى إن الدولة في العالم الثالث لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق (برجوازية وطنية محلية) كما في أوربا0 [36] ، بل الذي حدث انه عندما خاض المجتمع نضالا من اجل الاستقلال والتحرر الوطني تم الاحتفاظ بالمؤسسات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي تمثلها الدول الاستعمارية لتلك البلدان من دون تغيير وهذا ما أدى ببعض الباحثين (بحسب الدكتور علي الدين هلال) إلى تسمية هذا النمط من الدولة بالدولة ما بعد الاستعمارية (post colonial state)0[37]

ويؤكد احد الباحثين على مجموعة من العوامل ساهمت في عرقلة وتأخير تكوين الدولة – الأمة في العالم الثالث وهي : [38]

3-1 العراقيل والعوائق الجغرافية :- ويتحدد هذا العامل في وجود العوائق الجغرافية والمتمثلة في عدم اتصال الأرض بالشكل الذي يؤدي إلى ظهور ظواهر خطيرة مثل باكستان قبل 1971 حين تألفت دولة الباكستان عند استقلالها في أب 1947 من وحدتين جغرافيتين متباعدتين هما باكستان الشرقية وتقع في الناحية الشمالية الشرقية من جمهورية الهند، وباكستان الغربية من الناحية الشمالية الغربية يفصل بينهما مسافة تقدر بنحو (3626كم2) وقد انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان الغربية في أواخر 1971 لتبرز دولة بنغلادش0[39] ومثل اندونيسيا التي تشكل ظاهرة جغرافية فريدة فهي تتكون مما يقارب (3000) جزيرة وتمتد على مدى(4000كم2) وتقدر هذه المساحة بـ (1.9) مليون 0[40]

ثم أن عمليات الحدود المصطنعة والتقسيمات الاستعمارية لتلك الدول التي لم تأخذ في اعتبارها الحقائق الجغرافية والبشرية أدت إلى تمزيق القبائل الكبيرة التي كان من الممكن إن تكون أساسا لنوع من التطور القومي و جعلت من هذه القبائل متناثرة بين عدة دول الأمر الذي خلق صعوبات أمام الدول فيما يتعلق بتحقيق التكامل القومي وبناء الأمة ، وأحيانا نجد هناك دولا ذات إقليم جغرافي متصل ولكن الافتقار إلى طرق مواصلات عصرية كافية ليسهم بقسط مهم في تفكيك الوحدة الوطنية، وفي الوطن العربي نجد اقرب الأمثلة لذلك السودان ذات المساحة الواسعة والمتشعبة بحيث أن المجاميع القومية أو الطائفية أو الاثنية المنعزلة في مناطقها عن باقي إنحاء السكان لا تشعر فقط بخصائصها الذاتية المميزة وإنما ترفض أيضا كل اندماج في وحدة وطنية شاملة ويساعدها التخلف الذي يبعد سكان هذه المناطق عن نفوذ الإدارة المركزية0[41]

وأخيرا فان ذلك أدى إلى أن الوعي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث بات متخلفا في الكثير من دول العالم الثالث التي وان أصبحت دولا في شكلها الخارجي إلا أنها في داخلها لم يتأكد لديها ذلك المضمون تأكيدا حقيقيا 0

3-2 انعدام حالة الترابط بين التعدديات الاجتماعية (دينية ، طائفية ، عرقية):-

يقصد بالمجتمع ألتعددي أو الجماعة الوطنية التعددية لتلك الجماعة التي تتكون من ثلاثة جماعات أثنية فأكثر مع وجود نوع من الاتفاق العام على ثقافة وقيم وطنية عليا ودون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الثقافات الفرعية أو المحلية للجماعات الاثنية التي تتكون منها الجماعة الوطنية الشاملة0[42] لكن في كثير من الدول في أسيا وإفريقيا لازالت تعيش في مرحلة قبلية وما

زال أهلها يتكلمون لغات عديدة ولايجدون وسيلة للتفاهم المشترك فيما بينهم إلا لغات الدول الاستعمارية نفسها الأمر الذي أدى إلى عدم صهر اودمج العناصر المتعددة لغويا وثقافيا وقوميا في بودقة واحدة وبالتالي حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق أو للغة أوالدين ، حيث تواجه الهند مثلا منذ استقلالها وحتى اليوم المشكلة الثقافية اللغوية حيث يوجد فيها بحدود (1652) لغة ولهجة ومنها (18) لغة معترف بها دستوريا إضافة إلى لغات داخلية أخرى مثل البرتغالية والانكليزية وهذه التعددية جعلت من غير الممكن سيطرة لغة على شبه القارة الهندية ووصل الأمر انه حتى في البرلمان الهندي انعكست هذه المشكلة عندما سمح للنائب بالحديث وفق لغته الأصلية مما خلق مشكلة كبيرة في البرلمان وهي عدم التفاهم في الإجراءات البرلمانية 0[43]

وفي الوطن العربي نجد في السودان(على سبيل المثال) ثمة (56) جماعة عرقية منفصلة وهذه تنقسم كل منها بما يجعل المجتمع يصل إلى (597) مجموعة فرعية وهناك تعددية لغوية مايقارب (115) لغة ولهجة فيخلق هذا التباين اللغوي العرقي اشكالافي الثقافة فالسودان الشمالي تسود فيه المؤثرات العربية والجنوب تسود فيه المؤثرات الزنجية 0 [44]

إذن الاختلافات العرقية و اللغوية والمذهبية ووجود التعددية بأنواعها وفي ظل هذه السلبية لا يضع العراقيل التي تحول دون انسجام المجتمع السياسي في الوطن أو الدولة الواحدة حسب بل ربما إن لم يكن أكيدا تثير العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية وربما تؤدي إلى نوع من الصراع السياسي غير السلمي 0[45]

3ـ 3 العامل التقليدي كصفة لمجتمعات العالم الثالث :ـ وهذه سمة بين كثير من الدول العالم الثالث فقد كان في الهند مثلا قبل الاستقلال حوالي (600) مملكة وإمارة تحكم وفقا لأساليب ومبادئ تذكر بالقرون الوسطى باستثناء المناطق التي كانت تحكمها بريطانيا بصورة مباشرة 0[46]

3ـ 4 العامل الديني:ـ حيث يمثل الدين في كثير من دول العالم الثالث دورا لا يساعد على نمو فكرة الدولة القومية ولا يساعد على نمو وبروز المفاهيم والمؤسسات من النمط الأوربي أو الغربي وينطبق ذلك على بعض الديانات مثل الهندوسية والبوذية بسبب طبيعة التقسيمات الدينية الطبقية فيها 0[47] في حين يرى باحث أخر بان التاريخ الإنساني عرف دولا قامت على أسس دينية فمثلا الدولة الإسلامية (الراشدية ، الأموية ، العباسية) والدولة العثمانية قامت على الهوية الإسلامية(وحديثا باكستان) وكذلك الأمر بالنسبة للإمبراطورية الرومانية التي قامت على المسيحية ومع تطور المجتمع الأوربي وظهور الدول القومية أصبحت القومية هي أساس النظام الدولي حيث بدا يتغير دور الدين وبدا البعض ينظر إلى الدين على انه إحدى الهويات الفرعية في نظام القومية ، ولدى العديد من الدراسات الانثروبولوجية التي درست الهوية يعتبر الدين احد مكونات الهوية القومية 0[48]

ويعتقد (د0 احمد عبد الكريم) بان الدين له دور كبير في نشؤ القوميات الأوربية في أواخر العصور الوسطى وبداية العصر الحديث وكذلك خارج أوربا وفي آسيا وإفريقيا وفي القرن الماضي وحتى ألان، لكن مع ذلك نلاحظ إن هناك حركات قومية مثل الحركة القومية في الهند و في الصين وبعض الحركات القومية الإفريقية جنوب الصحراء لم يكن للدين فيها نفس الدور ، ولذلك لا يسعنا إلا إن نتفق مع من يذهبون إلى انه رغم الهيمنة الكبرى للدين في معظم الحركات القومية فانه ليس عاملا ضروريا في كل هذه الحركات أو الدول 0[49]

3ـ 5– السياسات الحكومية الخاطئة :ـ إن النظام السياسي وطريقة تعامله مع التعددية يساهم في تحديد سلبية أو ايجابية المجتمع ألتعددي الأمر الذي يجعل من النظام السياسي ركيزة لصور التصادم بل عاملا مباشرا لتحريك الصراع أو كيفيته والمحافظة على ركائز ودعائم استقرار المجتمع فبعض النظم السياسية حاولت الإجهاز على الوحدات الفرعية والقضاء عليها وعلى شخصياتها ومقوماتها الذاتية الأمر أدى إلى المزيد من التوتر0[50]

مع كل ذلك تعددت الرؤى السياسية التي تناولت مؤسسة الدولة وفقا للمنطق النظري والأداة المستخدمة في التحليل ولكن ثمة حد أدنى من الاتفاق حول إن الدولة في العالم الثالث تطابق احد أو بعض النماذج الآتية بحسب د0 صلاح سالم زرنوقة0 [51]

أ . إن الدولة وسيلة سيطرة سياسية طبقية لصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا أو هي أداة مباشرة لطبقة رأسمالية منظمة ويقابل ذلك مقولة إن الدولة ليست كيانا واحدا وان الطبقة الحاكمة لا تعبر عن وحدة متجانسة وإنها مجرد حلبة صراع بين كافة الطبقات ومن ثم فهي تستطيع بما لها من استقلال نسبي عن هذه الصراعات وبما لديها من خبرة إن تخرج بمشروع عقلاني تحقق وحدة الطبقات0

ب . إن الدولة نظام قانوني مؤسس يتجسد في بيروقراطية متجانسة ومتميزة عن غيرها من المؤسسات وتقابل ذلك فكرة إن الدولة مجرد تعبير عن حكومة أو نظام سياسي تحكمه نخبة متميزة 0

ت . الدولة هي أداة للتوحيد والتكامل وبناء الأمة عن طريق دمج او صهر السكان في وطن واحد ويقابله انها اصبحت تعبيرا عن الانقسامات القائمة في المجتمع بسبب الاطر الايديولوجية التي تتبناها النخب الحاكمة0

ث . الدولة مؤسسة تؤدي وظيفة رب العمل المعيل ومن ثم فهي أكبر أرباب العمل وهي القيّم على الثروة القومية 0000 ويلاحظ إن دول العالم الثالث تعد واحدا أو أكثر من هذة النماذج في الوقت الحاضر000 ومع ظهور البوادر الأولى للعولمة بدأت أركان الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية تهتز شيئا فشيئا نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والإعلامية ، وهذه التحولات أدت إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكرا عليها وانسحابها من تحمل مسؤولياتها في تدبير بعض الجوانب الأساسية من السياسة العامة كالاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة ، وقد أفرزت التحولات العالمية الجديدة إشكالا غريبة من الدول في العالم الثالث نذكر منها على سبيل المثال :.

1. الدول المنهارة :. يقدم كل من الصومال وأفغانستان أوضح الصور لهذا النوع من الدول تفتقد إلى السلطة مركزية قادرة على ممارسة السيادة حتى في حدودها الدنيا ويكون هذا الوضع مدعاة لدول كبرى تحت مسوغات مختلفة غالبا . غير مشروعة . للتدخل في شؤون هذه الدول الداخلية 0
2. الدول المجهرية :. وهي تلك الدول الصغيرة التي تحولت إلى (جنات ضريبة مالية) فجزر ((coumans)) سكانها (27000نسمة) مثلا تعرف أقوى كثافة مصرفية في العالم فهي تضمن وحدها(1537) مؤسسة مالية ووصل حجم المستودعات فيها عام 1993 إلى 411 مليون

دولار وتنتشر في هذه الدول ظاهرة غسيل الأموال التي تهدد الاقتصاد العالمي وتزدهر بالأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات 0

3ـ دول للبيع :ـ أو تسمى أحيانا دول القمامة وتشكل مزابل من النفايات الصناعية وميادين للتجارب من مختلف الأصناف وأماكن الرغبات الممنوعة وملاجئ لتجار المخدرات والمهربين كل شي فيها قابل للبيع 0

4. شبه الدول :. ويطلق هذا التعبير لتفسير الحالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدولة الحقيقي كما هو الشأن في العديد من دول إفريقيا 00فرغم امتلاك هذه الدول العناصر القانونية التي تمنحها السيادة الرسمية الشكلية والشخصية القانونية فان ممارستها لسيادة تكتنفها العديد من العراقيل الواقعية الداخلية والخارجية تعيق فرض سلطتها كدولة ذات سيادة 0[52]

4 :.أزمات التطور والتنمية السياسية:.

لقد ذكرنا سابقا إن دول العالم الثالث ومنذ لحظة نيل استقلالها ورثت مجموعة من المشاكل والأزمات انعكست سلبا على تطور تلك المجتمعات فيما بعد حيث ساهمت تلك الأزمات والتحديات في زيادة معاناة هذه الدول في فترة ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي تواجه في غضونها مختلف أزمات التنمية السياسية في هذه البلدان وفي سياق عملية التنمية السياسية يواجه المجتمع تلك الأزمات والتي تتحد بأزمات (الاندماج والهوية والمشاركة والتوزيع والتغلغل) ، ومسارات هذه الأزمات في العالم الثالث تختلف عما هو عليه الحال في الأنظمة السياسية المتقدمة فهذه الأزمات تعرض كلها تقريبا وفي وقت واحد على الدول الجديدة في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية 0

وأولى هذه الأزمات هي أزمة الوحدة الوطنية والاندماج القومي والتي تعد من المشكلات الهامة والحساسة في دول العالم الثالث وتأتي هذه الأهمية من كونها غاية ووسيلة ترتكز عليها لتحقيق غايات ومرام أخرى يعتمد تحقيقها وانجازها على وجود الوحدة الوطنية ، وهذا المفهوم هو مفهوم نبيل وموضوعي وما طرح إلا لكي يعاكس كل مفاهيم التشتت والتمزق والانقسام التي لا بد لكل المجتمعات والوحدات السياسية إن تشفى منها 0[53]

وقد قيل الكثير في تعريف الوحدة الوطنية ومن اشمل هذه التعاريف نجده عند د0 صادق الأسود بقوله (لا تماثل في الآراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة وإنما صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الأمة ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين واحتواءها في هيئات ومؤسسات الدولة) 0[54]

ومن جانب أخر لكي تتحقق الوحدة الوطنية تقتضي وجود قيم متفق عليها يستند إليها الإفراد والنظام السياسي في ممارسة نشاطاتهم المختلفة ولاسيما السياسية وهناك عملية مهمة وأساسية تسبق الوحدة الوطنية إلا وهي الاندماج والتي يقصد بها إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية الواحدة أو تجميع الجماعات المتباعدة ودمجها كي تكون أكثر تكاملا ومحاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات صغيرة 0[55] وقضية الاندماج والوحدة الوطنية لا تتعلق بوجود السلالات اللغوية والعرقية والدينية فقط ، فقد تكون هناك أكثر من جماعة لغوية وعرقية ودينية ولكن في نفس الوقت نلمس نوع من السلام ألاثني وقد لا يعاني المجتمع من مشكلة هذه الجماعات المتعددة ومع هذا توجد مشكلة الوحدة الوطنية وبشكل مستفحل 0[56]

وتعد هذه القضية من مقاييس تقدم الدول سياسيا إذا كانت الروح الوطنية الوحدوية قوية فيها وحسب أستاذنا (د0 رياض عزيز هادي) هناك مجموعة من المعوقات تقف حائلا إمام محاولات خلق اندماج وروح وطنية راسخة لدى دول العالم الثالث بعضها داخلي يرتبط بطبيعة وظروف المجتمعات وخصوصيات تكوينها السكاني والقومي والاثني واللغوي والبعض الأخر خارجي خلقتها ظروف الاستعمار التي لا زالت تترك حتى اليوم أثارها السلبية 0[57]

وهناك مشكلة الهوية التي تحتل مكانة مهمة في عملية التطور والتنمية السياسية بسبب إن غالبية دول العالم الثالث تعاني من السلوك العشائري والطائفي للجماعات الاثنية واللغوية والعرقية وهي بطبيعة الحال تتنافى مع الشعور بالهوية وتزيد من التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني 0[58]

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن بعض دول العالم الثالث قد حققت بناءا عصريا جديرا بالإعجاب كالإمارات وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية عندما عملت أنظمتها السياسية على خلق شعور مشترك بين أبناء المجتمع جعلهم يشعرون بأنهم متميزون وقادرون على البناء والإبداع ، لان مسالة الهوية تنطوي في الأساس على معاني رمزية وروحية وحضارية وجماعية تتعلق بعملية خلق وتكوين الشعور المشترك بين إفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم أساسا نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الفرعية عرقية كانت أم دينية أو طائفية وهو يتجسد من خلال الإحساس بالمواطنة والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد0[59]

إذن مفهوم الهوية يكتسب مضامين وإبعاد مختلفة ومتباينة من جماعة لأخرى ومن مرحلة من التطور إلى مرحلة أخرى وإنها قد تكون شاملة لهويات فرعية أو مقتصرة على جماعة محددةوانها ليست شكلا تاما أو مطلقا ونهائيا وإنما تتحدد وترتبط بالجماعة اشد الارتباط وتظهر الهوية في

شكل عملية (process) بمعنى أنها عبارة عن مجموعة من العمليات التي تنتقل من مرحلة لأخرى ومن وضعية لأخرى لاتقف عند مرحلة إلا وتهيأت لمرحلة جديدة فالهوية دوما فعل متجاوز لنفسه 0(60)

إما أزمة التغلغل فهي باختصار تعني قصور الحكومات في فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها على كافة أجزاء ومستويات المجتمع كي تستطيع هذه الحكومات إن تحركه وفق الاتجاه المطلوب فالحكومات في المجتمعات التقليدية ليس سوى مطالب محددة إما في المرحلة الانتقالية فتكون الحكومات أكثر طموحا خاصة إذا وضعت نصب عينها هدف التنمية على مستوى الفرد وان تمس حياة الناس اليومية 0[61]

إما عملية المشاركة فهي تتمحور حول مساهمة المواطنين في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي وهو مؤشر لمعرفة صحة العلاقة بين المجتمع والدولة وهي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على مقدرة تحقيق أهداف التنمية السياسية 0[62]

وإشكالية المشاركة بمعناها العام تشير إلى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية وتدور حول تحديد من يشترك في صنع القرارات وهي تنجم في اغلب الأحيان من التزايد في عدد الراغبين بالمشاركة بكل ما يلقيه ذلك من أعباء على كاهل النظام السياسي لتكييف فلسفته وقوانينه واجراءاته ومؤسساته من ناحية ووضع النخبة الحاكمة بعدم أحقية مطاليب وسلوك الإفراد والجماعات الساعين إلى المشاركة في العملية السياسية من ناحية أخرى وبمعنى أوسع إن هذه الإشكالية تحدث في ظل تشكيلة متباينة من الظروف 0

وأخيرا أزمة الشرعية التي تأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة حيث تتجسد في أمكانية تحقيق الاتفاق حول مشرعيه السلطة القائمة ولهذه فان جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم إن يحكم وان يمارس السلطة 0[63] والشرعية تعد ذات طابع ديناميكي نسبي فما هو شرعي لبعض الإفراد في بعض الأوقات قد لا يكون كذلك بالنسبة لإفراد آخرين وفي أوقات أخرى، لكن عموما تقاس الشرعية من حيث الزيادة أو النقصان طبقا لقدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب الشعب ومواجه الأزمات والاستجابة لمطالب التغير ، أي الشرعية تتضمن الرضا والطاعة 0[64] وفي دول أخرى تعني الروح التي يجب إن تسيطر على الحكومة والأهداف السياسية للأمة هل هي إيديولوجية تنموية أم اقتصادية 00 الخ إما في دول العالم الثالث فقد تكون ناشئة أساسا عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها إن تسيطر وتمارس السلطة بشكل طوعي 0[65]

وما خلصنا إليه في النهاية إن تلك السمات والخصائص التي تطرقنا لها يمكن إن نقلل من تأثيرها على المدى القريب والمتوسط في بلدان العالم الثالث إذا راعينا النقاط أو الاعتبارات أو المؤشرات التالية:.

1. **العمل على تحقيق المساواة بين ابناء المجتمع جميعا بغض النظر عن الاختلاف في الأصول والانتماءات أو الثقافة الفرعية 0**
2. **إفساح المجال إمام الجماهير للمشاركة في صنع القرار أو المساهمة فيها من خلال النظم والمؤسسات القانونية ونشر وعي المشاركة والرقابة والمحاسبة والنقد وايجابيتها بين أبناء المجتمع مستخدمين كل الوسائل المتاحة (صحافة . إعلام . إذاعة . تلفزيون 000الخ) بشكل تتاح فية حرية التعبير وحق الوصول الى المعلومات للجميع0**
3. **يجب على النخب الحاكمة إعادة النظر في السلطة وعدم تركيزها في هيئة واحدة (زعيم . مجلس . قبيلة . أسرة، حزب واحد) وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات والتأكيد على ضرورة قيامها على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المناصب والمواقع مكفولا للجميع استنادا إلى معايير موضوعية 0**
4. **إتاحة الفرصة إمام الجماهير لأدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا من خلال إتاحة الفرصة إمامهم لبناء مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب سياسية ومنظمات مهنية يكون لها دور في التأسيس لمرحلة جديدة في هذه الدول 0**
5. **إن تعمل جميع مكونات المجتمعات في بلدان العالم الثالث كلا حسب إمكانياته وقدراته على تحقيق قدر من الوحدة الوطنية والتكامل السياسي بين أجزاءه من خلال بناء نظم كفوءه في التنشئة الاجتماعية والسياسية والاتفاق على حد أدنى من القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية 0**

الخاتمة

لقد اتضح من خلال ما تقدم إن العالم الثالث بدوله المتعددة وشعوبه المتنوعة ومساحته الشاسعة يعاني إلى ألان من الفقر والتخلف والعوز وعدم الاستقرار وشيوع ظواهر الانقلابات والحركات المتمردة والانفصالية المسلحة أو غير المسلحة حيث يوجد في هذه البلدان أكثر من مليار شخص ممن يعيشون في حالة من الفقر المدقع ويحرمون من الرعاية الصحية الأساسية ومن التعليم الأولي وهذا الفقر الذي تعانيه يرتبط بتبعية سياسية ، كما تعاني من المديونية وتواجه مشكلات التصحر والحروب الأهلية 0

وهذه المشاكل مرتبطة ابتداء بالمستعمر الأجنبي الذي استحوذ على كل ما تحويه هذه البلدان من خيرات (مادية وغير مادية) طيلة فترة احتلاله واستعماره لهذه الدول دون مراعاة لأي قيم إنسانية سوى البحث عن الغنائم وتحقيق المصالح ولايهم بعد ذلك إن ينقسم إقليم واحد بين عدة دول أو إن تجد قبيلة واحدة نفسها شتات بين عدة دول مما جعل هذه الدول تدور في فلك مشاكل اجتماعية لا حصر لها ولاعد الأمر الذي انعكس سلبا فيما بعد عند تأسيس المستعمر لتنظيم سياسي المسمى (الدولة) في هذه المناطق الشاسعة، حيث جاءت الدولة إلى الوجود بإرادة خارجية (إرادة المستعمر) فكانت غريبة عن هذا الوسط الاجتماعي ولم تكن وليدة تناقضاته حتى تعبر عن مصالح كل فئاته وتنوعاته الأمر الذي انعكس فيما بعد في عجزها عن وضع الحلول للمشاكل اللاحقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية لأنها أساسا تعاني من خلل بنيوي فزادت الأمور سوءا ولم تنفع كل الوصفات التي حاولت إن تجربها في انتشال هذه المجتمعات من أوضاعها المتخلفة والمتردية فانتشرت فيها بما يعرف بأزمات التنمية السياسية (المشاركة . الوحدة الوطنية . الاندماج . الهوية 000الخ) يعززها ويغذيها ظواهر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالمقابل نجد محاولات لبعض الدول في العالم الثالث للخروج من تلك الأزمات وبناء نماذج في التنمية والإصلاح وإنعاش الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها تستحق الدراسة والاحترام 0

الهوامش

1) د0 رياض عزيز هادي :المشكلات السياسية في العالم الثالث ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، ط2 1989، ص19 0

2) جان لاكوتير وجان بوميه : الدول النامية في الميزان ، ترجمة فوزي عبد الحميد ، الدار القومية للنشر والطباعة ، دمشق ، 1962، ص9 0

في حين يذكر (بيتر ورسلي) إن عالم الاجتماع الفرنسي (الفريد سوفي) استخدم المصطلح في مقال نشرته مجلة الابزيرفالتر في دمشق 14/8/ 1952 بعنوان (عوالم ثلاثة وكوكب واحد) وصف فيه العالم الثالث بأنه(مهمل ومستغل و محتقر) كالطبقة الثالثة ويريد أن يصبح

شيئا والمقصود بالطبقة الثالثة الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والحرفيين والعمال الذين كانوا لا يملكون امتيازات الطبقة الأولى المكونة من رجال الدين والطبقة الثانية المؤلفة من النبلاء 00 أنظر : بيتر ورسلي : العوالم الثلاثة ، الثقافة والتنمية العالمية ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله ومراجعة د0 صالح جواد الكاظم ،ج3 1987 ، ص67 0

3) يحيى الجمل : أنظمة الحكم في البلاد العربية ، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص56 0

4) د0 رياض عزيز هادي : المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص35-36 0

5) بسام أسخيطة : إشكالية مفاهيم العالم الثالث في ضوء انهيار العالم الثاني وانبثاق النظام الدولي الجديد ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 157 ، مايس 1992 ، ص1320

6) أزاد محمد سعيد : الانقلابات العسكرية في العالم الثالث 1945ـ 1991، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1995. ص7 0

7) بيتر وسلي: العوالم الثلاثة– الثقافة والتنمية العالمية ،مصدر سبق ذكرة،ص89–93

* للمزيد حول نظريات التخلف انظر : بول بوران وايف لاكوست : الاقتصاد السياسي للتخلف واسباب التخلف السياسية ، المترجم بلا ، بيروت ، ط1، 1970، ص39 وأيضا د0 هشام البعاج المغزى الحقيقي لنظرية الحلقات المفرغة للفقر ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 2 ، مايس 1981، ص10 وما بعدها ، وأيضا د0 محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادي الغربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1982 ، ص24 وما بعدها 0

8) لغرض معرفة معنى التخلف وأسبابه انظر :. ج0م البر تيني : التخلف والتنمية في العالم الثالث ، ترجمة زهير الحكيم ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1969 ، ص 62 وما بعدها وأيضا د0 نداء مطشر صادق: التخلف والتحديث والتنمية السياسية دراسة نظرية ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، 1998 ، ص33 وما بعدها0

9) د0 جميل مصعب محمود : ظاهرة العنف السياسي في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية 0 جامعة بغداد العدد (30) لسنة 2000 ، ص87 0

10) صالح جواد الكاظم ود0 علي غالب العاني : الأنظمة السياسية ، مطبعة دار الكتب بغداد ، 1991 ، ص164 0

11) د0 صالح جواد الكاظم ود0 علي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص168 0

12) د0 نادية رمسيس : التنمية وأزمة التحول السياسي ، مجلة المنار ، باريس ، العدد (6) ، 1985 ، ص 42. 43 0

13) د0 رياض عزيز هادي: مصدر سبق ذكره ، ص98 0

14) اندريه هوريو : القانون الدستوري ، والمؤسسات السياسية ترجمة علي مقلة ، ج2 ، بيروت 1974 ، ص36 0

15) عبد الجبار احمد : معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 ، ص82 0

16) د0 سعد ناجي جواد: التطورات السياسية الحديثة في إفريقيا، دار الحكمة، بغداد 1991،ص73.

17) د0 حسن أبو طالب: حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة العدد 111 ، لسنة 1993 ، ص217 . 221 0

18) د0 عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور العرب والعالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية1987، ص207 ص210.

19) حورية توفيق مجاهد : الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية ، سلسلة عالم الكتاب القاهرة ، 1998 ، ص128 وص135 0

20) د0 عبد المنعم المشاط : التنمية السياسية في العالم الثالث ، الإمارات لنشر ، 1988، ص219.

21) د0 فكرت نامق عبد الفتاح : نظريات التخلف في عالم الجنوب دراسة نقدية وصفية ، حولية العلوم السياسية ، العدد 1 أيلول 2001 ، ص50 0

22) د0 محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادي الغربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ،مصدر سبق ذكره ص25 وأيضا ينظر د0سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف ،ترجمة حسن قبيس ، دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ، بلا تاريخ 0

23) شارل بتلها يم : التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، 1986 ص 47 0

24) د0 صالح جواد الكاظم ود0 علي غالب العاني : الأنظمة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 164 . 165 0

25) د0 فؤاد موسى : صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية العالمية في مواجه البلدان النامية ، مجلة المنار باريس العدد(54) لسنة 1989 ، ص30-31 وأيضا حول السياسات المؤدية إلى التبعية التكنلوجية والمالية في الدول النامية انظر :د0 جورج قرم : العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي ، مجلة المنار باريس العدد (54) لسنة 1989 ، ص44 ما بعدها 0

26) د0 عبد الخالق عبد الله: التبعية السياسية الإطار النظري والواقع العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد(12) لسنة 1988، ص76 0

27) إبراهيم العيسوي : قياس التبعية في الوطن العربي ، مشروع المستقبلات العربية البديلة ، آليات التبعية في الوطن العربي ، بيروت ، دراسات الوحدة العربية ،2000،ص117 0

28) شوقي جلال : الغزو الثقافي وثورة المعلومات ، مجلة المنار، باريس ، العدد 26-27، لسنة 1987، ص122 وأيضا ينظر د0 رأفت رضوان : النظام الدولي للمعلومات وموقع الوطن العربي على خارطة العالم الجديد ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد12 ، لسنة 1997 ، ص19 وما بعدها 0

29) السيد ياسين وآخرون : العرب والعولمة (ندوة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2000، ص117

30) جمال الخرسان :مع الغزو الثقافي من جديد ، مجلة النبأ ، بغداد ، العدد 74 السنة 2005 ص54 0

31) جورج المصري : نحو إستراتيجية للخروج من مأزق التبعية ، مجلة اليقظ العربية ، القاهرة ، العدد7، لسنة 1987، ص114 0

32) نوري ألمرسومي 0 دراسات في قضايا المستقبل العربي ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ،ط1، 2000 ، ص186 0

33) نقلا عن عبد الله هديه : مدخل للأنظمة السياسية ، مكتبة أم القرى ، الكويت ،ط1، 1984، ص67 0

34) ثروت بدوي : النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،ج1، 1964، ص25

35) د0 منذر الشاوي : في الدولة ، مطبعة شفيق ، بغداد ،1965، ص33- 34

*أمثال د0 حمزة علوي ، د0 علي مزروعي ، د0 محمد عابد الجابري 0

36) المزيد من التفاصيل أنظر : د0 سعد الدين إبراهيم (منسقا وآخرون) المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1988، ص72، وأيضا ، برهان غليون: المحنة العربية الدولة ضد الأمة :ط2،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،1994 0

37) د0 علي الدين هلال : مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص48 0

38) نقلا عن محمد فريد حجاب : أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في دول العالم الثالث في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2001، ص95 0

39) د0 عبد الوهاب ألكيالي : الموسوعة السياسية ،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979،ص476 0

40) د0 محمد فؤاد إبراهيم وآخرون : سلسلة المعرفة ، مطبعة داغر ، لبنان ، مجلد16 ، بلا تأريخ ، ص 80 27– وص 90 27 0

41) د0 صادق الأسود : السياسة في الدول النامية ، محاضرات مطبوعة بالرونيو ، بغداد ، 1971 ص77 0

42) عبد السلام إبراهيم بغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، دراسة نظرية تطبيقية ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،1990 ص16 0

43) محمد جواد علي : النظام السياسي في الهند في النظم السياسية في العالم الثالث ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية (الملغى) ، بغداد ، 1987 ص225 0

44) محمد سعد هجرس : السودان بين مشاكل التعددية وأزمة البحث عن الهوية ، مجلة المنار، باريس ، العدد3 ، 1985 ، ص23 0

45) عبد الجبار احمد عبد الله: معوقات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص130 0

46) للمزيد حول البعد الثقافي و العرقي ينظر : عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص37 وما بعدها0

47) إما في الإسلام فتوجد مفاهيم للمشاركة مثل الشورى وأهل الحل والعقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه مثار نقاش وجدال معقدين بين مؤيدي الديمقراطية الليبرية الغربية و رافضي الديمقراطية الليبرالية لصالح مفهوم الشورى وغيرها من المفاهيم الإسلامية ، للمزيد ينظر : مصطفى احمد مصطفى : جدلية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر الأصولي الإسلامي المعاصر رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2001، ص82 وما بعدها 0

48)عبد سليمان أبو كاشف: نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث، مجلة المنار ، باريس العدد (8) أب ، 1985، ص25 0

49) د0 أحمد عبد الكريم : القومية والمذاهب السياسية ،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ، 1970، ص 56 . 57 0

50) د0 محمد طه بدوي : تنظير السياسة : المكتبة العصرية للطباعة ، الإسكندرية ،ط1، 1968 ، ص14 0

51) د0 صلاح سالم زرنوقة : أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (122) ، 1995 ، ص71.70 0

52) سعيد ألصديقي : هل تستطيع الدولة الوطنية إن تقاوم تحديات العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 293 ، لسنة 2003، ص96. 98 0

53) عبد الجبار احمد عبد الله : العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص15 0

54) د0 صادق الأسود : السياسة في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص139 وأيضا د0 معن بشور : أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد (202) لسنة ، 1995 ، ص18. 20 0

55) د0 إكرام بدر الدين : أزمة التكامل والتنمية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد (68) لسنة 1982 ، ص64 0

56) د0 عبد الجبار احمد عبد الله : مصدرالسابق ، ص23 0

57) د0 رياض عزيز هادي : المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره، ص409 . 410 0

58) د0 علي الدين هلال ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص21 0

59) علي عباس مراد : التنمية السياسية وأزمة المشاركة ، محاولة في تحديد المفهوم، في (مجموعة باحثين) مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص123 0

60) عبد الله سليمان أبو كاشف : نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص26 . 27 0

61)د0 نداء مطشر صادق: التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص134

62) د0 سعد الدين إبراهيم (وآخرون) : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1988 ، ص386 0

63) حسين علوان : مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (النموذج الإفريقي) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،1996 ، ص47- 48.
64) د0 سعد الدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 ، ص404 0
65) حسنين توفيق إبراهيم : السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة (86) لسنة 1986 ، ص301 0
66) د0 نداء مطشر : مصدر سبق ذكره ، ص133 0